دور الوقف في التنمية

الدكتور عبد المحسن محمد العثمان*

أحمدك اللهم، شاكراً لسابغ فضلك، وأستهديك هادياً قريباً منجياً..وأصلي وأسلم على رسولك نبي الرحمة، جاء بعقيدة التوحيد، وشريعة العدل، وحضارة الأخلاق.. وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين. وبعد!

فيطيب لي أن أوجه الشكر إلى الإخوة في مجمع الفقه الإسلامي في الهند على دعوتهم الكريمة لي للمشاركة في فاعليات الندوة العاشرة الهامة لمجمع الفقه الإسلامي.. فواقع الأمة الإسلامية يفرض عليها أن نعمل الفكر في كيفية الانتماء إلى هذا العصر من خلال مشروع حضاري إسلامي يعيد لها سابق أمجادها حين كانت تشارك في صنع الحضارة الإنسانية في مختلف مجالات العلم والحياة، وإذا كنا - نحن المسلمين- ساعين نحو تطوير مستوى أداء مجتمعاتنا.. فإنه لزاماً علينا أن نعود إلى الأصول، وإلى تجاربنا التاريخية الناجحة لكي نقف على سبل تطوير صيغ حضارية إسلامية ملائمة لتفعيل عملية التطور والتقدم في مجتمعاتنا من خلال الجهود التنموية التي تبذلها مختلف مؤسسات المجتمع، وخصوصاً المؤسسات الأهلية المجتمعية.. والتي هي على صعيد العالم في عصرنا هذا تضطلع بجانب كبير من مسؤوليات العمل التنموي.. وهذا هو ما يدفعنا إلى السعي لإحياء سنة الوقف كأحد الصيغ التنموية الفاعلة في الإسلام.

وإذا ما نظرنا إلى هذه المسألة نجد أنها تتكون من محصلة اندماج المفهوم المعاصر لثلاثة عناصر رئيسية.. هي:

أولاً: مفهومنا للإسلام في حياتنا المعاصرة.

ثانياً: مفهومنا المعاصر للتنمية.

ثالثاً: موقع الوقف من منظومة العمل التنموي في المجتمع المسلم المعاصر.

(*) أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت سابقاً.

أولاً: مفهومنا للإسلام في حياتنا المعاصرة:

لعل سائلاً يسأل: هل نحن باحثون عن الإسلام؟... فالإسلام معروف وثابت من حيث الأصول والمرجعية والقيم والقواعد والأحكام.

هذا صحيح، ولكن ما نبحث فيه الآن هو تلك المساحة التي تركها الشرع للفقه.. كي نستجيب في نمط حياتنا وأدائنا المجتمعي لمعطيات العصر من خلال اجتهاد فقهي منهجي.

ولعلنا نشهد أن هناك قدراً ملموساً من الاضطراب الفكري الذي يسيطر على مساحة واسعة من تفكير المسلمين - مؤسسات وأفراداً- بأكثر مما هو حادث لدى غيرهم.. ومن المعروف أن هذا الاضطراب يسبب خسائر فادحة، ويشكل عقبات كبيرة أمام التنمية في كل من المجتمعات المسلمة كل على حدة، وأيضاً على مستوى العالم الإسلامي ككل.. وهي خسارة يمكن قياسها بسهولة من قبل الاختصاصيين وفق معايير القياس التنموي التي تفتق عنها الفكر الإنساني المعاصر.

ولذلك، فإنه في تقديري – المتواضع - أن هذا الأمر يحتم علينا أن نتحدث باستمرار عن الإسلام.. سواء على مستوى الندوات التخصصية أو في الندوات المفتوحة.. والقضية الدقيقة في الموضوع هي عن أي إسلام يجب أن نتحدث؟!..

كثير من المختصين يسمّون هذا العصر: "عصر المعلومات".. وهذه تسمية دقيقة إلى حد كبير، فالدراسات والأبحاث تؤكد أن حجم المعلومات التي تدوَّن في سنة واحدة - ويتم تداولها على مستوى العالم- في هذا الوقت يفوق في حجمه ما تم تدوينه وتداوله في تاريخ البشرية الطويل.. وإذا اختلفنا في هذا القياس، لن نختلف في أن هناك كماً هائلاً جداً من المعلومات ينتج كل يوم من مصادر مختلفة تصنع المعلومة وتسوقها على شرائح واسعة من العملاء الذين يتلقونها بوعي أو بدون وعي.

ونحن إذ نشير إلى هذه السمة المميزة للعصر الحالي، نودّ أن ننبه أنه - بلا ريب - يحظى الإسلام وشؤونه بنسبة مؤثرة في هذا النشاط المعلوماتي الذي تتعامل معه دور النشر ووسائل الإعلام وشبكات المعلومات فائقة القدرة والسرعة على الاتصال وتوصيل المعلومات.

إذن، فتحديد الإسلام الذي نريد أن نتحدث عنه ونبشر به أصبح في عصر المعلومات هذا أهم الضرورات التي تقتضيها طبيعة الدعوة إلى الله تعالى.. وقبل ذلك لا بدّ أن نبلور مفهومنا للإسلام في حياتنا المعاصرة.. حيث أن فاقد الشيء لا يعطيه.

وإذا كان رسل الله -عليهم الصلاة والسلام، وخاتمهم سيدنا محمد ﷺ- قد قاموا بمهمة التبليغ والتأصيل وإعطاء النموذج في التطبيق على أكمل وجه.. ثم قامت قوافل الصحابة والتابعين وتابعيهم -عبر التاريخ الإسلامي- بمواصلة تطبيقها على خير وجه بما يتناسب وظروف العصر التي عاشوا بها.. وإذا كانت هذه هي مشيئة الله تعالى - ولا معقِّب لأمره - أن تستمر الدعوة إلى دين الله حتى قيام الساعة.. فإن علينا أن نحل مشكلة اضطراب المفاهيم التطبيقية للإسلام في حياتنا المعاصرة.. إذ أن اضطراب الفهم هذا يؤثر على جهود التنمية بدرجة واضحة، بل يمكن أن نقول: إنه أحد سمات التخلف التي يجب علينا معالجتها.

فإذا لم يكن لدينا كأمة مسلمة اليوم مفاهيم إسلامية تطبيقية واضحة تؤمن بها جماهيرنا العريضة.. بحيث تحتكم لعدل الإسلام، وتتخلق بخُلُقه، وتتعايش مع الآخرين على هديه.. وإذا لم يكن من اليسير على بني جنسنا من غير المسلمين استيعاب هذه المفاهيم.. في هذه الحالة - وفي تقديري- ستعيش مجتمعاتنا في صراع داخلي وخارجي غير مبرر في معظم الأحيان، وهو ما يعتبر ضربة قاتلة للتنمية وإنجازاتها.

ونضرب مثالاً واحداً على غياب المفاهيم التطبيقية المعاصرة لمبادىء الإسلام..ربما يوضح حجم الاضطراب الفكري الذي نعيشه.. ويبين طبيعة المسألة التي نحن بصددها.. ومثالنا هو حول مفهوم المال.

فهل نحن المسلمين نملك رؤية واضحة ومعاصرة وموحدة -أو محل إجماع الأغلبية- لمفهوم المال في الإسلام.. بحيث تكون أي رؤية أخرى في حكم الشواذ بالمقارنة بها؟

الكل يعلم أنه في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين: الرأسمالي والاشتراكي - وما نتج عنها من محاولات استقطاب حادة - ظهرت حركة فكرية بين المسلمين

تفترض أن الإسلام دين اشتراكي، وحركة أخرى تدعي أن الإسلام دين رأسمالي.. وصحيح أن هناك تياراً فكرياً ينمو حالياً يحاول بلورة مفهوم أصيل للمال في الإسلام - ولعلاقة المجتمع ومؤسساته به - إلا أن هذا التيار يستمد قوته حالياً من ضعف حركة الاستقطاب - بين الفكرين: الاشتراكي والرأسمالي- التي سادت خلال الفترات الزمنية السابقة، وليس بسبب عوامل قوة ذاتية في هذا التيار.

وإذا كنا لا نريد بالأساس أن نقلب الجراح.. إلا أننا يجب أن نأخذ مثالاً على هذا الخلط في المفاهيم من حادثة غزو الكويت في بداية التسعينات من قبل جارها العربي المسلم العراق.. والذي تم تبريره - بين مبررات أخرى - باستخدام الفهم الخاطىء لمفهوم المال في الإسلام.. أليس ذلك دليلاً على اضطرابنا الفكري كأمة؟.. إنه اضطراب لا تستقيم معه تنمية مجتمعاتنا المسلمة ومتطلبات تحقيق تقدمها.. إنه سبب في نشوب الكثير من الصراعات بين الدول، وبين شرائح المجتمع الواحد.. ومدعاة إلى التقهقر والخراب والدمار.

هذا الخلط في المفاهيم التطبيقية لمبادىء الإسلام.. ينسحب على كثير من عناصر الفكر التي يجب أن نؤسس عليها نظريتنا المعاصرة في التنمية.. ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- مفاهيم الملكية وحقوقها، والاستخلاف في إعمار الأرض، ووظيفة الزكاة والوقف في المجتمع، والدعوة والاجتهاد، وحرية الرأي وأدب الاختلاف، وعمل الخير والإحسان، والإفساد في الأرض والجهاد، ومفاهيم السلطة والمسؤولية والشورى والإجماع والأغلبية.. وغير ذلك الكثير نريد أن نجد له مفاهيم تتفق مع الشرع، وقابلة للتطبيق في عصرنا هذا، وتجمع عليها الأمة.

ثانياً: مفهومنا المعاصر للتنمية:

ماذا نقصد بالتنمية؟.. إذا ما حاولنا الإجابة على هذا السؤال - بلغة غير المتخصصين- نقول: إنه ربما تكون كلمة التنمية - كمفردة من مفردات اللغة العربية - غير معروفة إلا في وقتنا الحاضر.. وإذا كانت التنمية - وفقاً للمصطلح الأجنبي الذي ترجمت عنه - هي عملية النمو والتغيير، فإنني أستطيع أن أجزم أن التنمية من طبيعة الحياة البشرية، وحقيقة من حقائقها على مدى تاريخ البشر، والناس - كل

الناس - على اختلاف أزمنتهم وأماكنهم وظروفهم سعوا دائماً للتنمية.

وإشكالية اليوم إذن ليس في وجود التنمية، فالتنمية موجودة، والكل في حركة نمو وتغيير.. وإنما إشكالية اليوم هي في هدف التنمية وأساليبها.. فلماذا ننمو ونتغير؟.. وكيف ننمو ونتغير؟.. وما أسباب اختيارنا لهذا الأسلوب -أو ذاك- في النمو والتغيير؟.. ثم ما هو حساب الأرباح والخسائر في عمليات النمو والتغيير هذه؟

أنا أعتقد - وأظن أن الكثيرين يشاركونني هذا الرأي- أنه ليس في التنمية نموذج واحد يجب أن يحاكى.. فلكل أمة، بل لكل بلد خصائصه الذاتية وظروفه المرحلية التي تحتم عليه تصميم نموذجه التنموي المستهدف من قبله.. بل إن الأمر قد وصل لدى البعض - بسبب مراعاة الخصوصية وأثرها في الإنجاز- إلى تسليط الضوء على التنمية المجتمعية (التنمية المحلية لكل مجتمع صغير على حدة) كدائرة أساسية من دوائر التنمية الشاملة والمتكاملة على مستوى القطر أو المجتمعات الإسلامية أو الدولة أو الإقليم.

وأودّ في هذا الصدد أن أشير إلى عدد من المفاهيم الرئيسية المتعلقة بقضية التنمية، وهي:

أ- ضرورة استسلام المسلمين لسيادة الإسلام.

ب- إشكالية علاقة التنمية بالتخلف.

ج- مقاييس الأداء التنموي.

أ- ضرورة استسلام المسلمين لسيادة الإسلام:

إن القراءة المتأنية لتاريخ الإسلام تعطي دلالة واضحة على تأصل الإسلام في أرض المسلمين.. وأنه لا بدّ من أن تستسلم قوى الأمة ومجتمعاتها للإسلام الحق..ومن الأمثلة التاريخية الدالة على ذلك.. نجاح الاستعمار في القضاء على صلة الشعوب التي كانت موجودة في أمريكا الجنوبية بجذورها الفكرية، وعدم نجاحه - في الوقت ذاته - في القضاء على الإسلام في شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط رغم قرب المسافة.. فعدم الاستسلام لسيادة الإسلام في المجتمعات الإسلامية سيجر علينا خسائر لن نجني منها سوى إضعاف حركة التنمية الجادة.

ب ـ إشكالية علاقة التنمية بالتخلف:

من المعلوم أن التنمية – في أحد معانيها – هي عملية القضاء على التخلف..وبالتالي لا بدّ أن نعرف ما هو هذا التخلف الذي نريد أن نحطمه ونقضي عليه.. إن الإجابة الصادقة والواضحة والمباشرة على هذا السؤال تشكل في تقديري أساساً متيناً لخطط التنمية، وبدون هذه الإجابة أظن سوف ندور في حلقة مفرغة.

إن دلائل التأخر الحضاري والتخلف الاجتماعي والاقتصادي متنوعة ومقاييسها متعددة، ويمكن حصر أهمها في ما يلي:

* الخلط في المفاهيم، وتخلف الحركة الفكرية عن مواكبة العصر، والإحجام عن التصدي لمشكلاته بأسلوب تجديدي نابع من الثقافة الذاتية للمجتمع.
* التشرذم الفكري بين التطرف في المحافظة على الموروث، والتطرف في الانقياد للحضارات الأخرى.
* الخلل في المفاهيم التي تحكم الحياة السياسية وتطبيقاتها من قبل كافة أفراد المجتمع ومؤسساته، خصوصاً فيما يتعلق بمفاهيم الحقوق والواجبات.
* ضعف الإدارة في مختلف مؤسسات المجتمع (العامة والخاصة) وتخبط السياسات، وتفشي الفساد، وسيادة القيم السلبية في التعامل بين الأفراد والجماعات.
* التفاوت الحاد في توزيع الثروات والدخول مع زيادة مطردة للفئة المعرضة لغوائل الحرمان والفقر وغياب التكافل الاجتماعي.
* توقف آليات الحراك الاجتماعي التي تسمح بذوبان الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع.
* تدني المستوى التعليمي والصحي والخدمات العامة، وغياب مفهوم الترويح المنتج.
* ضعف الاهتمام بالثقافة والعلوم التطبيقية.
* الخلل بين طرفي المعادلة الاقتصادية.. الاستهلاك والإنتاج لصالح الأول، مما يوقع المجتمع في أزمات التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للدخول، والتورط في ديون داخلية وخارجية تتزايد أعباؤها عاماً بعد عام، وانتشار دائرة الفقر لتشمل قطاعات أوسع من المجتمع.

* عدم توازن تنوع الاقتصاد.. فقد يكون اقتصاداً أحادي المورد وريعي الطابع.. يرتفع فيه مستوى الدخل، وتزيد فيه البطالة المقنعة والبطالة الاختيارية إلى حد كبير، وتنخفض مستويات أداء القوى العاملة فيه بشكل عام.
* عدم توازن بناء هيكل القوى العاملة بين المستويات والمهن والقطاعات المختلفة.
* اعتماد العلاقات التجارية الخارجية على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات تامة الصنع.

ج ـ مقاييس الأداء التنموي:

من الطبيعي أن التخطيط للتنمية وإدارتها يحتاجان إلى مقاييس أداء، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يجب أن تقاس نتائج التنمية بمؤشرات التغييرات الاقتصادية البحتة مثل: معدل نمو الدخل القومي ونصيب الفرد من السكان منه، وإنتاجية العمل، والميل للادخار وحجمه، وحجم الاستثمارات.. وغير ذلك من المقاييس التي يتسبب استخدامها بالضرورة في تصنيف اقتصاديات بعض الدول بأنها اقتصاديات متخلفة، وما يسببه ذلك من دوران هذه الدول في حلقة مفرغة للخروج من هذا التصنيف حتى قيل في تعريف الدولة الفقيرة بأنها "فقيرة لأنها فقيرة".

ومنذ بضعة عقود ذهب أغلب الاقتصاديين إلى الاعتماد على هذه المعايير لقياس درجة التقدم أو التخلف، واتضح خطأ هذا الاتجاه بعد دراسة تجربة الكثير من الدول الفقيرة والغنية –على حد سواء– والتي صنفت كدول نامية تعاني من مظاهر متنوعة للتخلف.. إذ نحن في حاجة إلى مقاييس أداء تلائم النظرة الشاملة لقضية التنمية.

وإذا ما رجعنا إلى الإسلام نجد أنه يضع لذلك إطاراً فكرياً وعملياً – يقنن المبادىء ويترك مساحة واسعة للتجاوب مع ظروف كل زمان ومكان– يمكننا من معالجة مظاهر التخلف وتحقيق التنمية.. وذلك كما هو مبين على النحو التالي:

* يحث الإسلام على التدبر والتفكير في حكمة الخلق وفي موقع الإنسان منه، وتكليفه بمسؤوليات كبيرة تجاه نفسه وغيره من البشر والمخلوقات، كما يرفض تماماً الجمود الفكري، ويحث على الاجتهاد في تطوير المفاهيم والصيغ التطبيقية

وتقنينها بغية التوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجه المسلمين في كل زمان ومكان.

* وحدة أبناء المجتمع المسلم من الفرائض، أما التشرذم الفكري فهو من المنهيات، والتطرف والغلو يتعارض مع التوجيه الإسلامي نحو الاعتدال في الفكر وممارسات الحياة، وفي الاحتكاك مع الحضارات الأخرى.
* لقد شرع الإسلام مبادىء واضحة لحياة سياسية صحيحة، وترك تفصيل تطبيقاتها للاجتهاد بما يناسب كل عصر وكل مجتمع.. ولا يأتي الخلل في الحياة السياسية للمجتمعات الإسلامية إلا من خلال الفهم الخاطىء لمبادىء الإسلام من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته، خصوصاً فيما يتعلق بمفاهيم الحقوق والواجبات كما حددها الشارع.
* إن التحديد الدقيق الذي أتى به الإسلام لمفاهيم الحقوق والواجبات يؤدي إلى استتباب النظام العام للمجتمع، ويؤمن استقراره.
* أما عن الإدارة، فالإسلام يحث كل مسؤول على حسن رعاية رعيته.. وهو ما يقتضي حسن تحديد الأهداف والسياسات، وارتفاع مستوى الأداء، والبعد عن كافة مظاهر الفساد، وسيادة القيم الإيجابية في التعامل بين الأفراد والجماعات.
* لقد جاء الإسلام - من خلال منظومة الزكاة والوقف وبقية الصدقات- بنظام فريد في توازن توزيع الثروة، وفي شؤون المال العام، وفي تحقيق الضمان الاجتماعي لكافة الفئات الضعيفة أو المحتاجة.
* حدد الإسلام معايير الحراك الاجتماعي -التي تنظم الانضمام إلى صفوف النخبة- بتفضيل كل إنسان بحسب عمله.. بغض النظر عن لونه أو جنسه أو حالته المالية أو أي معيار آخر من معايير التمييز بين البشر.
* أما عن أهمية التعليم والعناية بالصحة وحقوق النفس والجسد، وكذلك مسألة التوازن بين العمل وأداء الواجبات والترويح الذي يعين على مواصلة العمل..كل هذه الأمور جاءت التوجيهات الإسلامية فيها واضحة ومحددة.. واعتبرها الإسلام من الضرورات، وليست من الكماليات.

* وجَّه الإسلام الناس إلى ضرورة السعي نحو طلب العلم والتعرف على ما لدى الشعوب المختلفة من ثقافات، كما حث المسلمين على السعي لكسب رزقهم، وقضاء حاجاتهم، والأخذ في ذلك بالأسباب..وهذا هو الأساس الفلسفي الكامن وراء حركة العلوم التطبيقية.
* في الاقتصاد، يأمرنا الباري عز وجل بالعمل والإنتاج والإفادة من كل المسخرات باعتدال دون تخريب أو هدر..يأمرنا بالاستمتاع بالحياة، ولكن دون إسراف في الاستهلاك..وذلك حتى يتحقق التوازن بين طرفي المعادلة الاقتصادية: الاستهلاك والإنتاج.
* وفى ضرورة تنويع الاقتصاد.. المسلمون مكلفون بالسعي إلى أرزاقهم من مختلف مصادرها دون الركون إلى مصدر واحد للثروة.
* قيم العمل في الإسلام - واحترام العامل مهما كان موقعه وتخصصه وطبيعته - تشكل أساساً قوياً لمنع الخلل في بناء هيكل القوى العاملة بين المستويات والمهن والقطاعات المختلفة نتيجة الاتجاه نحو أعمال معينة واحتقار الأخرى.
* أما عن العلاقات التجارية الخارجية للمجتمع المسلم فيجب أن يكون فيها أكبر قدر ممكن من التوازن في تبادل المنافع والسلع.

ثالثاً: موضع الوقف من منظومة العمل التنموي في المجتمع المسلم المعاصر:

من المتعارف عليه أنه لا تنمية بدون تغيير.. والوقف في المجتمع الإسلامي يوفر الإطار المناسب لعملية التغيير المرتبط بالثوابت الشرعية.. كما يوفر آلية تعبئة الإمكانات المجتمعية.. سواء أكانت إمكانات مادية أم إمكانات بشرية وخبرات تخصصية، ويوظفها لخدمة أغراض التنمية.. ويبرز ذلك بوضوح في المعاني الرئيسية التالية:

* أثبت التاريخ الارتباط الكبير بين الوقف والتنمية.. فمعظم الأعمال التنموية والحضارية الجليلة التي سجلها التاريخ الإسلامي في عصور ازدهاره في مختلف الميادين كان الوقف من خلفها.. يدعمها بالمال والجهد والخبرات.

* تمثل مسيرة التنمية الوقفية تأكيداً على أحد الملامح الرئيسية في التوجه الحضاري الإسلامي المعاصر.. فالوقف صيغة إسلامية أصيلة تبرز التفاعل بين قيم العقيدة والعبادة وقيم التنمية في الإسلام..وهي القيم التي تتميز بها روح المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات.
* إن في ازدهار الوقف إبرازاً لمحتوى منظومة القيم والأخلاق السامية للإسلام..ما يتعلق منها بالنزعة الإنسانية للإسلام، والتكافل والتعاطف مع الآخرين، والحرص على رفاهيتهم، ولو لم نكن نعرفهم أو كانوا بعيدين عنا.. وذلك في مقابل ما عانت منه البشرية من قيم الجشع والتكالب على الكسب والاستهلاك المادي، والتطرف في مركزية السلطة المصحوبة بتطرف في النزعة الشخصية المصلحية لدى الأفراد.. فالمشاركة الخيرية للمتبرعين في المشروعات الوقفية تؤكد مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى القادرين من أبناء المجتمع.. فمن الناحية الشرعية: المال لله، ونحن مستخلفون فيه.. ومن الناحية الاجتماعية، فقد رزق الله القادرين بأن سخر لهم لكثير من إمكانات المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها.. فصدق الإيمان يجعلهم أكثر الواعين بمسؤوليتهم عن أحوال مجتمعهم وبيئتهم، وبأهميتهما لاستمرار تقدمهم وازدهار أحوالهم.. وبذلك يكون في انتشار الوقف خروج رأس المال من موقع الاتهام الذي صاحبه طوال التاريخ بأنه إما أناني، أو يفتقد الرشد في الحركة، أو اتهامه بأنه يوفر سلطة لكي يستغل الإنسان أخاه الإنسان.. وفي تحول رأس المال إلى تحمل مسؤولياته الاجتماعية علامة بارزة على تقدم المجتمع في عالمنا المعاصر، كما هو الحال في كل زمان.
* لقد تأكد من خلال التاريخ الإسلامي أن الوقف كان الصيغة الرئيسية لإيجاد التفاعل والتكامل بين المبادرات الحكومية والأهلية، وجمعها على هدف مشترك، وإزالة الشكوك المتبادلة بين الجانبين.. ففي كل عصور التاريخ الإسلامي الزاهرة ساندت الأوقاف جهود الدولة في مجالات الدفاع، ومحاربة الفقر، وتنمية الثقافة والعلوم، وتقديم الخدمات الصحية.. بل وفي رعاية العمال وتأمين خدمات الطرق.. وفي غيرها من الأغراض التنموية الاجتماعية الحضارية السامية.

* يوفر الوقف فرصة حقيقية لتدعيم ترابط المجتمع المسلم بمختلف طوائفه وفئاته..فالشأن الذي يجمعهم هو خدمة عامة فيها صالحهم المشترك في الحاضر ومن المستقبل.

* أما عن الجهود التطوعية للمشاركين في إدارة وتنفيذ المشروعات الوقفية..فهي تكرس الممارسة الديموقراطية الصحيحة بين صفوف المواطنين..فالديموقراطية قبل أن تمارس في الكلام وإطلاق الشعارات..تتجسد في الفعل والمشاركة.

* إن تعبئة الإمكانات المادية والبشرية والخبرات من خلال المشروعات الوقفية تؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام، وتخفف الأعباء عن كاهل الميزانية العامة للدولة..ليس فقط في مجال ترشيد الإنفاق على الخدمات..بل أيضاً في مجال ترشيد الإنفاق على إدارة شؤون المجتمع.. فليس الأصل أن تعمل الدولة على تأمين كافة احتياجات المواطنين والإنفاق بالكامل على توفير الخدمات اللازمة لهم.

* إن استمرار تجربة التنمية الوقفية - وتراكم الخبرة في مجالها- يؤدي إلى تطوير المؤسسات الوقفية لتصبح نظاماً يمكن من استباق الأزمات، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الشعبية والرسمية العاملة في التنظيمات الوقفية في إعداد تصورات عن خطط مواجهة الأزمات قبل وقوعها.. واتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهتها بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية والأساليب الروتينية.

* يوفر الوقف حداً أدنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاجتماعية الهامة، ويحميها من تقلبات التمويل الحكومي الذي قد يتعرض لأزمات ناتجة عن نقص الإيرادات التقليدية.. أو زيادة الإنفاق بسبب الطوارىء والأزمات.. كما أن التبرعات الخاصة - والتي تشكل مصدراً لزيادة للإنفاق الخيري التطوعي - يمكن أن تتعرض بدورها لظروف غير مواتية في أوقات الأزمات والكساد الاقتصادي.. وهنا يكون الوقف مظلة الحماية وساتر الأمان من هذه التقلبات والعواصف الاقتصادية.

* يوفر الوقف صيغة فاعلة من صيغ التأمين الاجتماعي من خلال الادخار الوقفي للأفراد الذين يرغبون في تأمين ذريتهم من بعدهم.. فالوقف بذلك من أحسن

أنواع وثائق التأمين على الحياة لصالح الذرية، وهي وثيقة تأمين ليس لجيل واحد بل للأجيال المتعاقبة، ولا يمكن لأحد أن يتصرف فيها أو يصفيها طالما وجدت الذرية التي تستحق ريعها.. وكذلك فإن الادخار الوقفي لصالح الأبناء والذرية يحول فوائض الدخل إلى هذا الغرض النبيل.. ويجنب أصحابها تبديدها في مختلف أنماط الاستهلاك الممعن في الترف والتبذير.

* من خلال تشجيع الادخار الوقفي للأفراد أو الادخار الوقفي المجتمعي لخدمة مشروعات التنمية تتوافر قوة مالية متجددة ومتنامية تدعم الاقتصاد الوطني.

* يساهم الوقف بفاعلية في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الجانبية لعملية الخصخصة التي نراها تعم الآن مختلف الدول الساعية لتحقيق التنمية.. وفي مقدمة هذه المشكلات ظاهرة البطالة وفائض الطاقة لدى قطاع الشباب..وليس بخافٍ أن مشكلات البطالة ووقت الفراغ لدى الشباب ليست من المجالات التي تجذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار.

* للوقف إسهام كبير في استكمال البنيان المؤسسي للمجتمع من خلال تأكيد دور "القطاع الخيري والتطوعي" وهو القطاع الثالث المكمل للقطاعين: الحكومي والخاص.. والذي أصبح في جميع بلاد العالم الآن قطاعاً أساسياً في دفع مسيرة تقدم المجتمعات، وفي إحداث التوازن في عملية التنمية.. ودخول الوقف إلى البنية المؤسسية للقطاع الثالث - واحتلاله دوراً بارزاً فيها - يشكل عاملاً رئيسياً مساعداً على معالجة المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية دور هذا القطاع.. ويأتي في مقدمة ذلك:

◆ إيجاد مظلة لدعم التنظيم المؤسسي الجامع لحركة القطاع الخيري والتطوعي..فرغم أن هناك لبعض المؤسسات غير الربحية - كالجمعيات التعاونية - اتحادات تجمع قواها وتعظّم الإفادة من إمكاناتها.. إلا أن القطاع الخيري والتطوعي ككل في الدول النامية لا يزال يفتقد هذه التنظيمات التي تبرز شخصيته، وتعزز دوره في المجتمع المكمل لدور القطاعين: الحكومي والخاص.

◆ توفير آلية التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع الخيري والتطوعي، والتي

تصنف الآن لدى البعض بين مؤسسات إسلامية خيرية وجمعيات للنفع العام..رغم أنها جميعاً تنتمي إلى هذا المجتمع المسلم، وتعمل على تقديم الخدمات إليه.. مهما تباينت برامجها ومجالات عملها.

- تعمل المؤسسات المركزية المشرفة على شؤون الوقف في كل دولة على تغطية النقص في قواعد المعلومات عن المشكلات الاجتماعية ومجالات العمل الخيري والتنموي.. فالعصر الذي نعيش فيه يعتمد على الدراسات العلمية لجدوى كل من المشروعات..سواء أكانت حكومية أم خاصة أم تطوعية..ومن غير المقبول أن تهدر الأموال الخيرية – ومنها الأموال الوقفية – في مشروعات غير مدروسة..أو على أغراض لا تحتل مكانة بارزة في قائمة الأولويات..والأساس في ذلك هو توافر قواعد المعلومات التي يمكن من خلالها ضمان أعلى درجة من درجات ترشيد القرار الوقفي.
- إيجاد البيئة الملائمة لدى مؤسسات القطاع الخيري والتطوعي التي تدعم نمو القدرة على تجديد أجيال المتطوعين ومصادر التمويل.. فجميع الحركات الخيرية والمؤسسات التطوعية تتعرض لموجات من المد والجذر في التفاف الناس حولها.. إما لارتباطها بشخصيات قيادية معينة، أو بظروف تاريخية خاصة، أو لاستهدافها أغراضاً تجاوزها الزمن.. أما الوقف فهو دائم الوجود ودائم الغرض، ومرن في التحرك التنفيذي بما يلبي الأغراض المخصص لها.. وبالتالي فالوقف كعمل خيري وتطوعي لديه القدرة الدائمة على إيجاد المتطوعين بالجهد والمتبرعين بالمال.
- تعزيز عملية تجديد الأجيال القيادية في مؤسسات القطاع الخيري والتطوعي، وتحديث نظم إدارتها.. فالثبات والاستمرارية التي تتمتع بهما المؤسسات الوقفية يوفران فرصة طبيعية لتتابع أجيال المتطوعين للعمل فيها.. وهو ما يوفر مع الزمن أجيالاً متتابعة لقيادة العمل.. الأمر الذي لا يتوافر دوماً لغير الوقف من مؤسسات القطاع الثالث (الخيري والتطوعي) التي قد تجد من يقود العمل في فترة.. ولا تجد نفس الميل للتطوع لتحمل هذه المسؤولية في فترات أخرى.
- الوقف مؤهل لتعزيز فرصة القطاع الخيري والتطوعي في المساهمة في تشكيل

السياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية وفي تنفيذها.. وذلك نظراً لاعتبارات عدة خاصة بطبيعة الوقف.. أهمها:

- مؤسسية تنظيم العمل الوقفي، والتي تتمثل في خضوعه للتنظيم التشريعي والإداري للدولة من خلال القوانين الصادرة في شأن تنظيمه، وفي شأن المؤسسات القائمة عليه.
- الثبات الاستراتيجي لأغراض المؤسسات الوقفية.. فمن خصائص الوقف أنه محدد الأغراض منذ إنشائه.. ويتعذر تعديل هذه الأغراض بعد وفاة الواقف.
- الاستقرار المالي للمؤسسات الوقفية.. فرؤوس أموالها موقوفة على أغراضها.. بما يوفر ريعاً دائماً لهذه الأموال.. وهذا يوفر قدراً كبيراً من الاستقرار المالي يمكن المخططين من الاعتماد عليه كمصدر لتعزيز تمويل البرامج الخدمية والتنموية.
- وضوح مصدر الأموال الوقفية.. واختفاء الشكوك في منابعها والأغراض المخصصة لها.
- تعبئة الطاقات الشعبية في قناة تشترك في أغراضها مع الأهداف والسياسات التنموية للحكومة.

خاتمة:

نحمد الله -عز وجل- على أن هدانا للإسلام.. ووفقنا إلى فهمه على الوجه الذي يحقق الخير لمجتمعنا، ويوفر لنا أسباب التقدم والإطار السليم لتغيير الواقع بما يتناسب وظروف كل عصر من العصور.. ويجب علينا كمسلمين أن نعبر عن شكرنا لله تعالى على هذه النعمة بأن نتحمل مسؤولية إنفاذ هذه التوجيهات الربانية من خلال مفاهيم تطبيقية معاصرة وبرامج عملية نتحد حول أطرها العامة مع التعدد في الاجتهاد في سبل الاستفادة من القوى التنموية الكامنة في الإسلام.. ومن أكثرها فاعلية الوقف.

وفي الختام، ندعو الله -عز وجل- أن يكلل الجهود الخيرة لأمتنا بالنجاح..ونؤكد دعوة كل الجهات الرسمية والقوى الشعبية في مختلف المجتمعات

الإسلامية أن تقدم كل ما بوسعها من إمكانات مالية وتسهيلات وكافة أشكال الدعم لتعزيز مسيرة التنمية الوقفية.. ففيها مستقبل أفضل للمسلمين وشعوبهم.. وفيها حفاظ على ثقافتهم وحضارتهم كمسلمين في عالم تسير فيه رياح العولمة بشكل لم يسبق له نظير.